الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945
قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الملتقى العلمي الوطني : ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري
المحور الأول: عوامل ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

مداخلة بعنوان :
أسباب تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري
)دراسة سوسيولوجية(

من إعداد: ماضي فطيمة الزهرة
دكتوراه علم اجتماع الاتصال
جامعة باجي مختار – عنابة –
عنوان الايميل: madifatimazohraa@gmail.com
رقم الهاتف:06.60.91.76.02

السنة الجامعية
2026-2025

ملخص

تتناول هذه المداخلة موضوع تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري باعتبارها إحدى أهم القضايا الاجتماعية التي أصبحت تهدد استقرار الأسرة وتماسك البنية الاجتماعية. وقد انطلقت الدراسة من التساؤل الجوهري: ما هي الأسباب البنيوية والثقافية والاقتصادية التي تقف وراء ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر

تهدف المداخلة إلى تحليل العوامل المفسرة لهذه الظاهرة من خلال استحضار مجموعة من النظريات السوسيولوجية مثل نظرية التحول الاجتماعي المنظور النسوي نظرية التفكك الاجتماعي ونظريات الإعلام والاتصال قصد تفسير الأبعاد المتعددة للطلاق وتداعياته على الأسرة والمجتمع.
اعتمدت المقاربات على التحليل السوسيولوجي المدعوم بإحصائيات وطنية حديثة أظهرت أن الظاهرة نتاج تفاعل عوامل متعددة: اقتصادية)البطالة الأزمات المالية(اجتماعية)ضعف التواصل بين الزوجين تدخل العائلة الممتدة(ثقافية)تغير القيم والأدوار الأسرية(بالإضافة إلى تأثيرات الإعلام والتحولات الرقمية على تمثلات الزواج والعلاقات الأسرية.
وقد خلصت المداخلة إلى أن الطلاق في الجزائر لم يعد مجرد حالة فردية بل تحول إلى مؤشر على اختلالات اجتماعية أعمق تتطلب مقاربات شمولية للحد من تداعياتها عبر سياسات أسرية وتربوية وإعلامية فعالة تعزز قيم الحوار والتفاهم وتحافظ على تماسك الأسرة كخلية أساسية للمجتمع.

مقدمة

تعتبر الأسرة عبر مختلف المجتمعات الإنسانية اللبنة الأولى لبناء الكيان الاجتماعي فهي الإطار الطبيعي الذي تتكون فيه شخصية الفرد وتغرس فيه القيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية كما تعد الحاضنة الأساسية للتربية والتنشئة وضمان الاستقرار النفسي والعاطفي لأفرادها. ولطالما ارتبطت قوة المجتمعات وتماسكها بقوة واستقرار الأسرة إذ يشكل تفككها أو اهتزازها أحد أبرز مؤشرات ضعف البنية الاجتماعية وما يترتب عن ذلك من اضطرابات تمس الفرد والمجتمع على حد سواء.
غير أن المجتمع الجزائري على غرار الكثير من المجتمعات العربية يشهد في العقود الأخيرة بروز ظواهر اجتماعية جديدة تهدد تماسك الأسرة ولعل أبرزها ظاهرة الطلاق التي عرفت معدلاتها ارتفاعا مقلقا. فقد أصبحت هذه الظاهرة التي كانت تعتبر في السابق استثناء محدود الحدوث من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تستقطب اهتمام الباحثين والأكاديميين وصناع القرار لما لها من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأسرة والمجتمع. وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل والمجالس القضائية في الجزائر إلى تسجيل آلاف حالات الطلاق سنويا مع تزايد واضح في نسب الطلاق المبكر خلال السنوات الأولى من الحياة الزوجية. وهذا الوضع يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة العوامل المؤدية إلى تفشي الطلاق في المجتمع الجزائري.
إن البحث في أسباب الظاهرة يكشف أنها متعددة الأبعاد ومتشابكة حيث تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية في تشكيلها. فمن جهة ساهمت التحولات الاقتصادية في زيادة الضغوط المعيشية وارتفاع معدلات البطالة وتدني القدرة الشرائية ما انعكس سلبا على استقرار الأزواج. ومن جهة ثانية أدت التحولات الاجتماعية والثقافية إلى إعادة صياغة القيم الأسرية والتقاليد المرتبطة بالزواج خاصة مع تراجع سلطة الأسرة الممتدة وضعف الدعم الاجتماعي وانتشار النزعة الفردية. كما لا يمكن إغفال تأثير وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل تصورات الأفراد حول الزواج والعلاقات الزوجية فضلا عن غياب الاستعداد النفسي والمعرفي الكافي لدى المقبلين على الزواج.
وتكمن أهمية دراسة هذه الظاهرة في كونها لا تمس الزوجين فحسب بل تتجاوز ذلك لتشمل الأطفال الذين يجدون أنفسهم ضحية صراعات أسرية وتفكك عاطفي مما ينعكس على مسارهم

النفسي والتربوي. كما أن للطلاق تداعيات على المستوى المجتمعي من خلال تهديده للتماسك الاجتماعي وخلق أعباء إضافية على المؤسسات الاجتماعية والدولة. وبالتالي فإن فهم أسباب تفشي الطلاق يمثل مدخلا أساسيا لتصميم سياسات وقائية وتوعوية قادرة على دعم استقرار الأسرة وحماية النسيج الاجتماعي.

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الأساسية لهذا الموضوع في التساؤل التالي:

ما هي الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري وكيف تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تفسير هذا الارتفاع الملحوظ

الأهداف: تهدف هذه المداخلة إلى:

1/ تحليل السياق العام الذي أدى إلى بروز الظاهرة وتفاقمها في المجتمع الجزائري.

2/ إبراز مختلف الأسباب والعوامل المؤدية إلى الطلاق من منظور شامل يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية.

3/ الوقوف عند النتائج المترتبة عن هذه الظاهرة على الأسرة والمجتمع.

4/ تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها المساهمة في الحد من تفشي الظاهرة وتعزيز استقرار الأسرة.

وعليه فإن هذه الدراسة لا تسعى فقط إلى تشخيص الأسباب بل إلى فتح نقاش علمي معمق حول سبل التعامل مع ظاهرة الطلاق بمنظور أكاديمي وميداني من أجل بناء وعي اجتماعي يمكن من حماية الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للحياة الاجتماعية وضمان تماسك المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة الطلاق في الجزائر

ماهية الطلاق:

قبل الخوض في الموضوع ارتأينا أولا أن نعرج على مفهوم مصطلح الطلاق

التعريف اللغوي:

الطلاق في اللغة مأخوذ من الفعل "طلق" ويعني الإرسال والترك ويقال "امرأة طالق" أي مطلقة من قيد الزوجية.

(ابن منظور ج10 ص226)

التعريف الشرعي:

الطلاق هو حل عقد الزواج بلفظ صريح أو كناية مع النية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهو أبغض الحلال عند الله لما يترتب عنه من آثار سلبية على الزوجين والأسرة. (الزحيلي وهبة ج7 ص491)

التعريف القانوني:

الطلاق هو إنهاء عقد الزواج بإرادة أحد الزوجين أو كليهما وفق ما يقره القانون وبحكم من المحكمة المختصة وذلك بعد استيفاء الإجراءات والشروط القانونية. (قانون الأسرة الجزائري المادة 48 2005)

التعريف الاجتماعي:

الطلاق ظاهرة اجتماعية تعكس انهيار العلاقة الزوجية وفشلها في تحقيق التوافق بين الزوجين مما يؤدي إلى تفكك الأسرة ويترتب عنه آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية تمس جميع أفراد الأسرة والمجتمع.)عبد الباسط حسن 1997 ص 213(

التعريف النفسي:

الطلاق عملية انفعالية–اجتماعية معقدة يمر فيها الزوجان بتوتر وصراع يؤدي إلى الانفصال الرسمي وما يتبعه من اضطرابات نفسية قد تمس الطرفين والأبناء على حد سواء.)الشنطي عبد الرحمن 2008 ص 165(

يمكن القول إن الطلاق يمثل إجراء قانونيا وشرعيا يؤدي إلى إنهاء الرابطة الزوجية إلا أنه في الوقت نفسه يعد ظاهرة اجتماعية ونفسية ذات انعكاسات واسعة على الأسرة والمجتمع مما يستدعي مقاربته من زوايا متعددة: دينية قانونية اجتماعية ونفسية.

المراحل التاريخية التي مر بها الطلاق في الجزائر

1/ مرحلة ما قبل الاستقلال

قبل سنة 1962 كان المجتمع الجزائري يعيش في ظل البنية التقليدية للأسرة الممتدة حيث كانت العلاقات القرابية والعائلية تشكل إطارا أساسيا للزواج والطلاق. وكان الطلاق نادرا إذ كانت الضغوط الاجتماعية والدينية تمارس دورا رادعا ضد الانفصال كما أن المرأة لم تكن تتمتع باستقلالية اقتصادية واجتماعية تجعلها قادرة على طلب الطلاق بسهولة. الدراسات التاريخية تشير إلى أن الأسرة الجزائرية التقليدية كانت تقوم على سلطة الأب وهيمنة التقاليد مما جعل استقرار الزواج مرتبطا أكثر بالاعتبارات الاجتماعية منه بالعلاقة العاطفية بين الزوجين)بوخاري 1999 ص45(.

2/ مرحلة ما بعد الاستقلال (1962–1984)

مع استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962 بدأت الجزائر تشهد تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة بفعل سياسات التحديث والتصنيع والتوسع في التعليم. ورغم ذلك ظل الزواج مؤسسة راسخة واستمر الطلاق كظاهرة محدودة. تشير بعض التقارير السوسيولوجية إلى أن هذه المرحلة تميزت بانتقال الأسرة من النموذج الممتد إلى الأسرة النووية وهو ما أدى تدريجيا إلى تراجع الضبط التقليدي للعلاقات الزوجية)خلاف 1980 ص. 112(

3/ مرحلة صدور قانون الأسرة لسنة 1984

شكل صدور قانون الأسرة سنة 1984 محطة مفصلية في تاريخ الزواج والطلاق بالجزائر حيث قام بتقنين العلاقات الأسرية وفق المرجعية الإسلامية. وقد وضع هذا القانون ضوابط واضحة للطلاق سواء من خلال الطلاق بإرادة الزوج أو الخلع أو الطلاق عن طريق القضاء. رغم نية المشرع في حماية الأسرة إلا أن بعض الباحثين يرون أن نصوص القانون كرست نوعا من التفاوت بين الرجل والمرأة مما أدى إلى صعوبات في التطبيق وزيادة في حالات النزاع القضائي)قندوز 1986 ص. 73(

4/ مرحلة التعديلات بعد 2005

جاءت التعديلات التي أدخلت على قانون الأسرة سنة 2005 استجابة للانتقادات الموجهة إليه حيث سعت إلى تعزيز مكانة المرأة داخل الأسرة ومنحتها صلاحيات أوسع في طلب الطلاق خاصة عبر الخلع. وقد انعكس ذلك مباشرة في الإحصاءات حيث ارتفعت حالات الطلاق بشكل

لافت بعد سنة 2005. فحسب إحصائيات وزارة العدل تضاعف عدد حالات الطلاق من حوالي 34 ألف حالة سنة 2000 إلى ما يزيد عن 44 ألف حالة سنة 2006)وزارة العدل الجزائرية 2007 ص. 21(

2010 مرحلة ما بعد/ 5

منذ سنة 2010 عرفت الجزائر طفرة غير مسبوقة في معدلات الطلاق. فحسب الديوان الوطني للإحصائيات سجلت الجزائر سنة 2018 أكثر من 68 ألف حالة طلاق وهو رقم قياسي يعكس عمق التحولات التي مست الأسرة الجزائرية)ONS 2019(. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الارتفاع أبرزها الأزمة الاقتصادية تراجع الضبط الاجتماعي التقليدي انتشار البطالة إضافة إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي أضعفت الروابط الزوجية)بن نعمان 2020 ص. 134(

المبحث الثاني: الواقع الإحصائي لظاهرة الطلاق في الجزائر

إن تحليل الظاهرة من الناحية الكمية يعد أمرا ضروريا لفهم أبعادها الحقيقية إذ تتيح الإحصاءات الرسمية إمكانية متابعة تطور معدلات الطلاق ورصد التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري. وتعتبر وزارة العدل والديوان الوطني للإحصائيات)ONS(أهم مصدرين رسميين للبيانات المتعلقة بالزواج والطلاق.

الإحصاءات الوطنية لحالات الطلاق /1

تشير المعطيات إلى أن عدد حالات الطلاق في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا خلال العقود الأخيرة.

سنة 2000: حوالي 34,000 حالة طلاق مسجلة رسميا)وزارة العدل الجزائرية 2001(

سنة 2005: ارتفعت الحالات إلى حوالي 44,000 حالة أي بزيادة تناهز 10,000 حالة خلال خمس سنوات فقط.

سنة 2010: تم تسجيل أكثر من 57,000 حالة طلاق)ONS 2011(.

سنة 2018: قفز العدد إلى حوالي 68,000 حالة وهو أعلى رقم مسجل في العقدين الأخيرين (ONS 2019).

سنة 2021: أشارت تقارير وزارة العدل إلى تسجيل ما يقارب 70,000 حالة طلاق أي بمعدل يقارب 190 حالة يوميا)وزارة العدل الجزائرية 2022(

هذا التزايد يعكس أن الظاهرة لم تعد مرتبطة بحالات فردية معزولة بل تحولت إلى ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد خطيرة.

مقارنة بين الزواج والطلاق/2

من الملاحظ أن الزيادة في عدد حالات الزواج يقابلها تزايد مستمر في حالات الطلاق. فمثلا خلال سنة 2018 تم تسجيل أكثر من 350,000 عقد زواج وفي المقابل 68,000 حالة طلاق أي أن حوالي 01 حالة طلاق تسجل مقابل كل 5 زيجات ONS 2019( ) هذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة مع ما كان عليه الوضع في الثمانينيات والتسعينيات حيث لم تكن تتجاوز حالة طلاق واحدة مقابل 12 إلى 15 زواجا.

الطلاق حسب الفئات العمرية/ 3

تشير بيانات وزارة العدل إلى أن الفئة الأكثر عرضة للطلاق هي فئة الشباب:

الفئة العمرية 30–20 سنة: تمثل حوالي 40% من إجمالي حالات الطلاق.

الفئة العمرية 40–30 سنة: تمثل حوالي 35% من الحالات.

أما الطلاق بعد سن الأربعين فيمثل نسبة أقل حوالي 15%

هذا التوزيع يبرز أن الزواج المبكر نسبيا وقلة الخبرة في إدارة الخلافات الزوجية تشكلان من بين

أبرز العوامل المفسرة لارتفاع نسب الطلاق بين الشباب)بن عيسى 2017 ص. 98(
الطلاق حسب طبيعة الإجراء القانوني/ 4
الإحصاءات تشير إلى أن:
الطلاق بالتراضي يمثل حوالي 30% من الحالات.
الخلع يمثل نسبة 25% تقريبا وهي نسبة ارتفعت بشكل ملحوظ بعد تعديلات 2005.
الطلاق القضائي بسبب الشقاق أو الهجر يمثل حوالي 45% من الحالات)وزارة العدل الجزائرية 2020(.
هذا التنوع في أشكال الطلاق يعكس التحولات في الإطار القانوني من جهة وتغير مواقف الأفراد من مؤسسة الزواج من جهة أخرى.
مقارنة إقليمية/ 5
مقارنة مع بعض الدول المغاربية:
في المغرب بلغ عدد حالات الطلاق حوالي 90,000 سنة 2019)وزارة العدل المغربية 2020)
في تونس سجلت حوالي 45,000 حالة سنة 2018)المعهد الوطني للإحصاء التونسي 2019).
يتضح أن الجزائر تحتل مرتبة متقدمة من حيث نسب الطلاق مقارنة بجوارها المغاربي وهو ما يستدعي المزيد من الدراسات المقارنة لفهم خصوصية الحالة الجزائرية.

المبحث الثالث: العوامل المفسرة لظاهرة الطلاق في الجزائر

تعددت التفسيرات التي قدمها الباحثون حول ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري حيث ينظر إليها البعض كنتيجة طبيعية للتحولات الاجتماعية والثقافية فيما يرى آخرون أنها انعكاس للأزمات الاقتصادية أو للتغيرات القانونية التي عرفتها البلاد. فيما يلي أهم العوامل المفسرة:
العوامل الاجتماعية/1
ضعف التنشئة الأسرية: تشير العديد من الدراسات إلى أن ضعف الإعداد النفسي والاجتماعي للشباب قبل الزواج ينعكس سلبا على استقرار العلاقة الزوجية إذ يدخل الكثير منهم مؤسسة الزواج دون وعي بمسؤولياتها.
)بوشارب 2014 ص66(
التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية: ساهم هذا التحول في فقدان دور كبار العائلة كوسيط لحل النزاعات مما جعل الطلاق يحدث بسهولة أكبر)خالدي 2012 ص93(
تراجع القيم التقليدية: فقدان بعض القيم الدينية والاجتماعية التي كانت تقدس الزواج وتعتبر الطلاق استثناء ساهم في جعل الانفصال خيارا عاديا لدى الكثير من الأزواج.
العوامل الاقتصادية/ 2
البطالة والفقر: ارتفاع نسب البطالة بين الشباب خاصة الذكور أدى إلى زيادة الضغوط الاقتصادية داخل الأسرة. تشير إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2019 إلى أن معدل البطالة فاق 11% (ONS 2019). وهو ما انعكس سلبا على استقرار الحياة الزوجية
أزمة السكن:
يعتبر السكن أحد أبرز العوامل المسببة للتوتر الزوجي حيث أظهرت دراسة ميدانية بجامعة الجزائر أن الأزواج الذين يقطنون مع العائلة الممتدة هم أكثر عرضة للخلافات المؤدية إلى الطلاق)بن

ناصر 2018 ص. 152(
غلاء المعيشة:
مع ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية أصبح الكثير من الأزواج غير قادرين على تلبية متطلبات الحياة اليومية مما يؤدي إلى نزاعات متكررة تنتهي بالانفصال.
العوامل الثقافية/3
تغير أنماط التفكير:
أصبح الشباب الجزائري يتبنى نمطا ثقافيا جديدا متأثرا بالعولمة مما جعله يرفض القيود التقليدية للزواج ويعتبر الطلاق وسيلة طبيعية للتحرر من علاقة فاشلة)براهيمي 2016 ص201 ((.
ارتفاع مستوى التعليم:
رغم أن التعليم يعد عاملا إيجابيا إلا أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة خاصة جعلها أكثر وعيا بحقوقها وأقل قبولا بالتنازلات مما زاد في نسب الطلاق.

وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي:
لعبت دورا مزدوجا فمن جهة تساهم في نشر الوعي حول الحقوق الزوجية لكنها من جهة أخرى فتحت المجال للخيانة الإلكترونية والعلاقات البديلة مما أدى إلى تفكك بعض الأسر)شيتور 2020 ص88 (
العوامل القانونية/4
تعديلات قانون الأسرة 2005:
رغم أنها جاءت لتعزيز حقوق المرأة إلا أنها جعلت اللجوء إلى الطلاق أكثر سهولة من خلال آلية الخلع. وقد ارتفعت نسبة قضايا الخلع بشكل لافت بعد هذه التعديلات)وزارة العدل الجزائرية2010(
طول وتعقيد الإجراءات القضائية:
بعض القضايا تدوم سنوات وهو ما يزيد من التوتر ويدفع أحد الطرفين للتنازل أو اللجوء إلى الطلاق المباشر.
العوامل التكنولوجية/ 5
انتشار الإنترنت ووسائل التواصل:
أصبح العالم الافتراضي بديلا عن العالم الواقعي لدى الكثير من الأزواج حيث يسجل القضاء الجزائري العديد من القضايا المرتبطة بالخيانة عبر الفضاء الرقمONS.2020)
الإدمان على التكنولوجيا:
الاستخدام المفرط للهواتف الذكية والألعاب الإلكترونية أدى إلى ضعف التواصل بين الأزواج مما ساهم في تفكك الروابط الأسرية

المبحث الرابع: الانعكاسات الفردية الأسرية والمجتمعية لظاهرة الطلاق

إن الطلاق ليس مجرد انفصال قانوني بين زوجين بل هو حدث اجتماعي معقد له انعكاسات عميقة على جميع المستويات: الفردية الأسرية والمجتمعية.
الانعكاسات الفردية 1/
الانعكاسات النفسية: يعاني المطلقون غالبا من اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب القلق وانخفاض تقدير الذات خاصة في المراحل الأولى بعد الانفصال. وتبين دراسة ميدانية أجرتها جامعة الجزائر أن حوالي 62% من النساء المطلقات يعانين من أعراض الاكتئاب في السنة الأولى بعد الطلاق

)رحماني 2015 ص. 104(
الانعكاسات الاقتصادية: يتأثر الوضع الاقتصادي بشكل مباشر بعد الطلاق خاصة بالنسبة للمرأة التي قد تجد نفسها مسؤولة عن إعالة الأطفال دون دخل ثابت في حين يعاني الرجل من أعباء النفقة)عبد اللاوي 2017 ص. 133(
الانعكاسات الاجتماعية: يواجه المطلقون في المجتمع الجزائري أحيانا نظرة سلبية ووصما اجتماعيا ما يجعل إعادة الاندماج الاجتماعي والزواج من جديد أكثر صعوبة.

2. الانعكاسات الأسرية
*على الأطفال:
تشتت الانتماء الأسري:
الأطفال غالبا ما يتنقلون بين الوالدين مما يولد لديهم شعورا بعدم الاستقرار.
الاضطرابات السلوكية:
تشير بعض الدراسات إلى ارتفاع معدلات العدوانية والتسرب المدرسي لدى الأطفال الذين يعيشون في أسر مفككة)موساوي 2016 ص. 88(
فقدان النموذج الأسري:
غياب أحد الوالدين يضعف عملية التنشئة الاجتماعية.
*على العلاقات القرابية:
يؤدي الطلاق إلى توتر العلاقات بين العائلتين)أهل الزوج وأهل الزوجة(وقد يصل الأمر إلى القطيعة الاجتماعية.
3. الانعكاسات المجتمعية
التفكك الاجتماعي:
تفشي الطلاق يهدد استقرار الأسرة باعتبارها نواة المجتمع مما يضعف التضامن الاجتماعي العام)دحو 2018 ص. 72(
الانعكاسات الاقتصادية:
زيادة الأعباء على الدولة من خلال قضايا النفقة والحضانة.
ارتفاع معدلات الفقر في الأسر المعيلة من طرف واحد.
الانعكاسات الأمنية:
بعض الدراسات ربطت بين تفشي الطلاق وارتفاع معدلات الانحراف والجريمة وسط الأحداث إذ أظهرت إحصاءات مديرية الأمن الوطني أن نسبة معتبرة من القصر المتورطين في الجريمة ينحدرون من أسر مفككة)المديرية العامة للأمن الوطني 2019(
تكاليف قضائية وإدارية: ارتفاع عدد القضايا المرتبطة بالطلاق يثقل كاهل المحاكم ويزيد من الضغط على الجهاز القضائي.
4. الانعكاسات بعيدة المدى
إعادة تشكيل بنية الأسرة:
إذا استمر تفشي الظاهرة بنفس الوتيرة فقد يتجه المجتمع نحو أنماط أسرية بديلة مثل الأسر أحادية الوالد.

تغيير القيم الاجتماعية:
تحول الطلاق إلى أمر مألوف يقلل من قداسة الزواج وقد يؤدي إلى تراجع الرغبة في الارتباط لدى الشباب.

المبحث الخامس: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الطلاق

لفهم تفشي ظاهرة الطلاق في الجزائر لا بد من الاستعانة بالأطر النظرية التي قدمها علم الاجتماع. هذه النظريات تساعد على تفسير الظاهرة من زوايا متعددة وتبرز البعد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقيمي للطلاق.

1. نظرية التحول الاجتماعي (إميل دوركهايم)

يرى دوركهايم أن المجتمع يشهد تحولا مستمرا من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي ومع هذا التحول تتراجع سلطة القيم التقليدية لصالح الفردانية. وبالقياس إلى الأسرة الجزائرية يمكن القول إن تفشي الطلاق يعكس تراجع الروابط القرابية التقليدية وصعود قيم الاستقلالية الفردية. فالأسرة لم تعد محكومة بالكامل بالتقاليد بل أصبح قرار الانفصال يعكس اختيارا فرديا أكثر منه جماعيا (دوركهايم 1893/2007)

2. نظرية الفعل الاجتماعي (ماكس فيبر)

يؤكد فيبر أن الأفعال الاجتماعية تفهم من خلال المعاني التي يعطيها الفاعلون لها. فإذا طبقنا هذا الإطار على الطلاق في الجزائر نجد أن الأزواج يقررون الطلاق بناء على تصورات ذاتية: كاعتبار العلاقة غير مشبعة عاطفيا أو اقتصاديا أو غياب التفاهم أو الخيانة. وبالتالي فالطلاق هنا يفهم كتعبير عن "عقلنة" العلاقات الاجتماعية في سياق التحولات الحديثة (فيبر 1995 ص. 121)
يرى ماكس فيبر أن الفعل الاجتماعي هو كل سلوك إنساني يقوم به الفرد ويضفي عليه معنى ذاتيا ويأخذ بعين الاعتبار سلوك الآخرين وردود أفعالهم. وبناء عليه يمكن تحليل الطلاق باعتباره فعلا اجتماعيا يعكس مجموعة معقدة من الدوافع والمعاني التي تمنحها الأطراف (الزوج الزوجة العائلة والمجتمع) لهذا الانفصال.

1 الطلاق كفعل عقلاني غائي (Zweckrational)

يحدث عندما يسعى أحد الزوجين إلى تحقيق مصلحة معينة من وراء الطلاق مثل: التحرر من علاقة غير متكافئة الاستقلال الاقتصادي حماية الأبناء. في الجزائر نلاحظ أن كثيرا من حالات الطلاق ترتبط برغبة أحد الأطراف في الخروج من زواج غير مستقر أو عنيف حيث ينظر إلى الانفصال كوسيلة لتحقيق هدف عقلاني.

2 الطلاق كفعل عقلاني قيمي (Wertrational)

يتم الطلاق بدافع قيم ومعتقدات مثل رفض الخيانة أو عدم الالتزام الديني أو الأخلاقي. في المجتمع الجزائري ما زال الطلاق في بعض الحالات يفسر كنتيجة لخرق الأعراف الدينية أو الاجتماعية التي تنظم الحياة الزوجية.

3 الطلاق كفعل عاطفي (Affektuell)

ينتج عن الانفعال المباشر كالغضب الغيرة أو الخيبة. وهذا واضح في الجزائر حيث تشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن نسبة معتبرة من حالات الطلاق تحدث في السنوات الثلاث الأولى من الزواج نتيجة قرارات انفعالية سريعة وضعف مهارات التواصل بين الزوجين.

4الطلاق كفعل تقليدي (Traditional)

يمارس الطلاق انطلاقا من العادات والتقاليد الموروثة. في بعض البيئات الجزائرية تعتبر الطلاق وسيلة "طبيعية" لحل الخلافات عند استحالة التوافق خصوصا عندما تضغط العائلة أو المحيط الاجتماعي باتجاه الانفصال بدل البحث عن حلول بديلة.

انطلاقا من تصنيف فيبر للأفعال الاجتماعية يمكن القول إن ظاهرة تفشي الطلاق في الجزائر ليست مجرد مؤشر قانوني أو ديموغرافي بل هي سلوك اجتماعي متعدد الأبعاد يتراوح بين العقلانية الغائية والقيمية من جهة والانفعالية والتقليدية من جهة أخرى. هذا التحليل يساعد على فهم أعمق لأسباب ارتفاع نسب الطلاق ويبرز كيف أن القرارات المتعلقة بالزواج والانفصال مشبعة بالمعاني الذاتية والقيم الاجتماعية التي تحكم الفعل الإنساني في السياق الجزائري.

3المنظور النسوي
من منظور نسوي يفسر تفشي الطلاق كنتيجة مباشرة لتحرر المرأة الجزائرية وزيادة وعيها بحقوقها. فبفضل ارتفاع مستويات التعليم ومشاركتها في سوق العمل لم تعد المرأة مقيدة بعلاقة زوجية غير متكافئة. وهذا ما يفسر ارتفاع نسب الخلع بعد تعديلات قانون الأسرة سنة 2005)بلحاج 2011 ص. 77(. إذ أصبح الطلاق في كثير من الحالات وسيلة لتحقيق المساواة والخروج من وضعية الهيمنة الذكورية.

يركز المنظور النسوي على تحليل العلاقات الاجتماعية من زاوية النوع الاجتماعي)الجندر(ويعتبر أن البنية الاجتماعية التقليدية قائمة على هيمنة الرجل وتهميش المرأة وأن كثيرا من الظواهر الاجتماعية بما فيها الطلاق يمكن فهمها من خلال علاقات القوة وعدم المساواة بين الجنسين.

الطلاق كأداة تحرر من البنية الأبوية

في السياق الجزائري ساهم خروج المرأة للعمل واستقلاليتها المادية في جعلها أكثر قدرة على مواجهة التبعية الزوجية.

من منظور نسوي يمكن فهم ارتفاع معدلات الطلاق كنتيجة مباشرة لسعي النساء للتحرر من هيمنة الرجل أو من الزواج غير العادل.

الطلاق وإعادة توزيع الأدوار الأسرية

المنظور النسوي يرى أن الصراع حول تقسيم الأدوار)العمل المنزلي تربية الأبناء القرارات الأسرية(من أهم أسباب التوتر بين الزوجين. في الجزائر ومع تحول دور المرأة من "ربة بيت" فقط إلى "شريك اقتصادي" أصبحت المطالب بالمساواة داخل الأسرة مصدرا للخلافات ما يؤدي أحيانا إلى الطلاق.

الطلاق كوسيلة مقاومة للعنف الأسري

يشير المنظور النسوي إلى أن العنف الأسري هو انعكاس للبنية الذكورية المسيطرة. في الجزائر حيث تسجل المحاكم عددا متزايدا من قضايا الطلاق بسبب العنف يعتبر الطلاق شكلا من أشكال المقاومة النسوية ضد السيطرة الذكورية وسلوكيات الإقصاء.

الطلاق وإعادة بناء الهوية النسوية

يرى المنظور النسوي أن الطلاق لا يمثل نهاية فحسب بل قد يكون بداية لإعادة بناء الذات وصياغة هوية مستقلة للمرأة. في الجزائر الطلاق بات ينظر إليه عند الكثير من النساء خاصة الشابات والمتعلمات على أنه خطوة لإعادة الاعتبار للذات وتأكيد الحق في الاختيار والعيش بكرامة.

من خلال عدسة المنظور النسوي فإن تفشي الطلاق في الجزائر يعكس تحولات في موقع المرأة داخل الأسرة والمجتمع حيث لم يعد الزواج إطارا مفروضا عليها مهما كانت ظروفه بل أصبح خيارا قابلا للمراجعة. وبالتالي يمكن القول إن الطلاق هنا يجسد صراعا بين البنية الأبوية التقليدية ومطالب النساء بالمساواة والاستقلالية مما يجعله ظاهرة مرتبطة بعمق بالتحولات الجندرية والاجتماعية..

4 نظرية التفكك الاجتماعي
تؤكد هذه النظرية أن التفكك الأسري يحدث عندما تفقد القيم والمعايير الاجتماعية قوتها الضابطة. وفي الجزائر ساهمت العولمة الثقافية ووسائل الإعلام الحديثة في إضعاف القيم التقليدية مما أدى إلى انهيار الضبط الاجتماعي الذي كان يحول دون انتشار الطلاق)مرزوقي 2018 ص. 53(

ترى نظرية التفكك الاجتماعي أن المجتمع عندما يمر بمرحلة من التحولات الاقتصادية والثقافية والقيمية فإنه يفقد جزءا من تماسكه فتضعف الضوابط والمعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد. وفي ظل هذا الضعف تتزايد المشكلات الاجتماعية ومنها ارتفاع نسب الطلاق.

ضعف الضوابط الاجتماعية

الأسرة الجزائرية التقليدية كانت تقوم على التضامن العائلي والالتزام الصارم بالأعراف مع التحولات الحديثة)الفردانية وسائل الإعلام الانفتاح الثقافي(ضعفت سلطة الضوابط التقليدية ما جعل قرار الطلاق أكثر سهولة مقارنة بالماضي.

تفكك الروابط الأسرية

النظرية تركز على أن انهيار بعض القيم المشتركة يؤدي إلى هشاشة العلاقات الأسرية. في الجزائر لم تعد الروابط الأسرية الممتدة)العائلة الكبيرة(تلعب دورها في التدخل والوساطة لحل النزاعات الزوجية ما يسرع من حدوث الطلاق.

التوتر الاجتماعي والاقتصادي

الفقر البطالة وأزمة السكن كلها عوامل تسهم في إضعاف التماسك الاجتماعي. في ضوء نظرية التفكك الاجتماعي يمكن تفسير الطلاق كنتيجة مباشرة لهذه الضغوط التي تفكك وحدة الأسرة وتضعف قدرتها على مواجهة الأزمات.

انهيار المعايير المشتركة)Anomie(

بالاستناد إلى ما طرحه دوركايم عن الأنوميا)فقدان المعايير(يمكن القول إن الطلاق يمثل مظهرا من مظاهر غياب المعايير الموحدة لتنظيم العلاقة الزوجية. في الجزائر تتأرجح القيم بين التقليدي)طاعة الزوجة للزوج(والحديث)المساواة بين الزوجين(وهذا التضارب يولد صراعا يؤدي في كثير من الأحيان إلى الانفصال.

من منظور نظرية التفكك الاجتماعي فإن تفشي الطلاق في الجزائر يعد انعكاسا لضعف الروابط الاجتماعية التقليدية وتراجع الضوابط الأسرية وتنامي الضغوط الاقتصادية والثقافية. وبالتالي يمكن اعتباره أحد أبرز مؤشرات اهتزاز التماسك الاجتماعي وفقدان التوازن بين القيم التقليدية والحديثة داخل المجتمع الجزائري.

نظريات الاتصال والإعلام5

من منظور الاتصال يمكن تفسير تفشي الطلاق بتأثير الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية. فالإعلام يعيد تشكيل التوقعات حول الزواج والحب والسعادة مما يولد فجوة بين الواقع والتطلعات. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي توفر بديلا للعلاقات الواقعية وتعتبر سببا مباشرا في العديد من حالات الطلاق بسبب الخيانة الافتراضية أو انعدام الثقة)شيتور 2020 ص. 90)

*نظرية الغرس الثقافي)Cultivation Theory – جورج جربنر(

ترى هذه النظرية أن وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون تشكل تصورات الأفراد عن الواقع الاجتماعي. في الجزائر كثرة المسلسلات والبرامج التي تبرز الخيانة الصراعات الزوجية أو الأنماط الاستهلاكية المبالغ فيها قد ترسخ لدى الأزواج صورا غير واقعية عن الحياة الزوجية مما يولد الإحباط ويزيد من احتمالية الطلاق.

*نظرية الاستخدامات والإشباعات)Uses and Gratifications(

تؤكد هذه النظرية أن الأفراد يلجؤون إلى وسائل الإعلام لإشباع حاجاتهم)المعرفية الترفيهية الاجتماعية(لكن عندما يلجأ الزوج أو الزوجة إلى وسائل التواصل الاجتماعي لإشباع حاجات عاطفية أو للتواصل مع الآخرين خارج إطار الزواج قد يؤدي ذلك إلى تصدع العلاقة الزوجية وبالتالي الطلاق.

*نظرية وضع الأجندة)Agenda Setting(

تفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تخبر الناس بما يفكرون فيه لكنها تؤثر في ما يفكرون حوله. في الجزائر تضخيم الإعلام لقضايا الخيانة الزوجية أو النزاعات الأسرية يعيد صياغة أولويات النقاش العام مما يجعل الأزواج أكثر وعيا أو حساسية تجاه هذه القضايا وقد يترجم ذلك

إلى قرارات بالطلاق.

*نظرية التفاعل الرمزي)SymbolicInteractionism in Media(

تفترض أن الأفراد يبنون معانيهم من خلال التفاعلات اليومية بما فيها التفاعل عبر وسائل الإعلام. الأزواج في الجزائر قد يعيدون تفسير أدوارهم داخل الزواج بناء على ما يستهلكونه من محتوى إعلامي)مثلا: صورة الزوجة المستقلة أو الزوج "المتحرر"(ومع غياب التوافق بين الطرفين ينشأ النزاع الذي قد ينتهي بالطلاق.

*نظرية دوامة الصمت)Spiral of Silence – نويل نيومان

تفيد بأن الأفراد قد يختارون الصمت إذا شعروا أن رأيهم مخالف للرأي العام. في قضايا الزواج والطلاق بالجزائر يمكن أن يؤدي الإعلام إلى كسر هذا الصمت: إذ باتت المرأة تعبر عن رفضها للعنف أو التبعية الزوجية بفضل النقاشات الإعلامية ما يشجعها على طلب الطلاق.

من خلال نظريات الإعلام والاتصال يمكن فهم كيف أصبح الإعلام وسيطا أساسيا في تشكيل تصورات الأزواج حول الحياة الزوجية وفي إعادة بناء القيم الأسرية. فالإعلام الجزائري)والعالمي(لا يكتفي بعرض المعلومات بل يوجه أنماط التفكير ويؤثر على التفاعلات اليومية ويسرع من تفكك بعض العلاقات الزوجية مما يفسر جانبا من تفشي ظاهرة الطلاق في الجزائر.

نقد الأطر النظرية

رغم أهمية هذه النظريات إلا أنها لا تكفي لتفسير الظاهرة بشكل كامل. فدوركهايم وفيبر يقدمان تفسيرات عامة للتحولات الاجتماعية لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري. أما المنظور النسوي فيركز على عامل النوع الاجتماعي فقط في حين أن العوامل الاقتصادية والقانونية لا تقل أهمية. لذا فإن مقاربة شمولية متعددة التخصصات تبقى ضرورية لفهم الظاهرة بشكل دقيق.

توصيات وحلول

وبالنظر إلى ما سبق فإن الحد من تفشي هذه الظاهرة يتطلب وضع استراتيجية وطنية شاملة ترتكز على محاور متكاملة

المستوى الوقائي:

من خلال تعزيز التربية الأسرية في المناهج التعليمية وتكثيف برامج التأهيل قبل الزواج قصد إعداد الشباب للحياة الزوجية على أسس علمية ونفسية سليمة.

المستوى التوجيهي والإرشادي:

عبر دعم مراكز الاستماع والإرشاد الأسري وتكوين مختصين في الوساطة الزوجية قصد التدخل المبكر لحل الخلافات قبل تفاقمها.

المستوى القانوني والمؤسساتي:

بمراجعة بعض القوانين والإجراءات بما يضمن التوازن بين حقوق الزوجين وتيسير آليات الصلح والمصالحة القضائية.

المستوى الإعلامي والثقافي:

من خلال توجيه الإعلام نحو نشر قيم الحوار والتسامح والتماسك الأسري والحد من الخطابات التي تروج للانفصال كحل سهل وسريع.

وخلاصة القول إن مواجهة تفشي الطلاق في الجزائر تستدعي رؤية استراتيجية قائمة على التكامل بين البعد الديني والأخلاقي والدور التربوي والتوعوي والبعد القانوني والمؤسساتي وذلك بهدف صون الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع والحفاظ على التماسك الاجتماعي باعتباره شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الوطني.

خاتمة

بعد هذا العرض المفصل لأبعاد ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري يتبين لنا أن هذه الظاهرة لم تعد مجرد مسألة فردية مرتبطة بخيارات شخصية أو نزاعات عابرة بين الزوجين بل تحولت إلى قضية اجتماعية مركبة ذات تداعيات متشعبة على الأسرة والمجتمع والدولة على حد سواء. فالطلاق في حد ذاته وإن كان حلا شرعيا ووسيلة لإنهاء علاقة زوجية فاشلة حفاظا على كرامة الأطراف المعنية إلا أن تفاقم معدلاته بشكل مطرد في السنوات الأخيرة يشير إلى وجود أزمة عميقة تمس بنية الأسرة الجزائرية وقدرتها على أداء وظائفها التربوية والاجتماعية.

إن الدراسة التي تناولناها بينت أن الأسباب المؤدية إلى الطلاق متعددة ومتداخلة فهي لا تقتصر على البعد الاقتصادي كالبطالة وغلاء المعيشة فحسب ولا على العوامل الثقافية والتحولات القيمية فقط بل تشمل أيضا ضعف الاستعداد النفسي والمعرفي للحياة الزوجية غياب ثقافة الحوار والتفاهم إضافة إلى تدخل أطراف خارجية في العلاقة الزوجية كالأهل أو وسائل الإعلام وما تروجه من أنماط استهلاكية وقيم فردانية.

كما أن فئة الشباب حديثي الزواج هي الأكثر عرضة للانفصال ما يعكس هشاشة الروابط الزوجية في السنوات الأولى بسبب نقص الخبرة وضعف الدعم الأسري والمؤسسي.

وتتجلى خطورة الطلاق في نتائجه المباشرة وغير المباشرة إذ يخلف آثارا نفسية عميقة على الزوجين ويضاعف من معاناة الأبناء الذين يعيشون بين صراع الانتماء وفقدان الاستقرار العاطفي كما يهدد التماسك الاجتماعي ويزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الدولة خصوصا في ما يتعلق بالتكفل بالأسرة الأحادية وبالأطفال في وضعيات هشة.

قائمة المراجع:

1/ONS. (2011). Annuaire statistique de l’Algérie 2010. Alger.

2/ONS. (2019). Annuaire statistique de l’Algérie 2018. Alger.

3/ONS. (2020). Rapport sur les causes sociales des divorces en Algérie. Alger.

4/ابن منظور. (2003). لسان العرب. ج 10. بيروت: دار صادر.

5/براهيمي كمال. (2016). التغير الاجتماعي والثقافة الأسرية في الجزائر. الجزائر: دار المعرفة.

6/بن عيسى سامية. (2017). التحولات الاجتماعية وأثرها على استقرار الأسرة الجزائرية.

الجزائر.دار الخلدونية.
/7 سمير ناصر بن .(2018) .السكن واستقرار الحياة الزوجية: دراسة ميدانية". مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2)15 2(ص. 160–145.
/8 فاطمة نعمان بن .(2020) ."الطلاق في الجزائر: بين النص القانوني والتحولات الاجتماعية مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 4)12 2(ص. 140–123.
/9 عبد القادر بوخاري .(1999) .الأسرة الجزائرية بين التقليد والحداثة. الجزائر. دار هومة.
/10 نوال بوشارب .(2014) .سوسيولوجيا الأسرة والتحولات الاجتماعية. الجزائر. دار الهدى.
/11 عبد الباسط حسن .(1997) .علم الاجتماع الأسري. القاهرة. دار المعارف.

/12 عمر خالدي .(2012) .الأسرة الجزائرية بين التقاليد والتغيرات الحديثة. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
/13 مصطفى خلاف .(1980) .البنية الاجتماعية للأسرة الجزائرية. الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب.
/14 عبد الكريم دحو .(2018) .التفكك الأسري في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية. الجزائر.دار الخلدونية.
/15 فتيحة رحماني .(2015) ."الآثار النفسية للطلاق على المرأة الجزائرية". مجلة علم النفس جامعة الجزائر 2)10 2(ص. 112–97.
/16 وهبة الزحيلي .(2002) .الفقه الإسلامي وأدلته. ج 7.دمشق: دار الفكر.

/17 عبد الرحمن الشنطي .(2008) .علم النفس الأسري. عمان: دار الفكر.

/18 ليلى شيتور .(2020) ."وسائل التواصل الاجتماعي والتفكك الأسري". مجلة العلوم الإنسانية جامعة وهران 1)9(ص. 92–77.
/19 زينب عبد اللاوي .(2017) .الوضعية الاقتصادية للمرأة المطلقة في الجزائر. الجزائر: دار الأمة.
/20 الجزائر: الجريدة الرسمية(2005) .(قانون الأسرة الجزائري)معدل ومتمم.

/21 عبد الله قندوز .(1986) .شرح قانون الأسرة الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
/22 المديرية العامة للأمن الوطني .(2019) .تقرير سنوي حول جنوح الأحداث في الجزائر. الجزائر.
مراجع الفصل الرابع:
/23 المعهد الوطني للإحصاء التونسي .(2019. Statistiques démographiques 2018. تونس(.
/24 سمير موساوي .(2016) ."أثر الطلاق على التنشئة الاجتماعية للأطفال". مجلة العلوم الاجتماعية جامعة وهران 3)14(ص. 95–77.
/25 وزارة العدل الجزائرية .(2001) .التقرير السنوي لإحصاءات الزواج والطلاق. الجزائر.
/26 وزارة العدل الجزائرية .(2007) .الإحصائيات السنوية لحالات الزواج والطلاق. الجزائر.
/27 وزارة العدل الجزائرية .(2010) .إحصاءات قضايا الطلاق والخلع. الجزائر.
/28 وزارة العدل الجزائرية .(2020) .إحصاءات قضايا الأسرة. الجزائر.
/29 وزارة العدل الجزائرية .(2022) .التقرير السنوي لقطاع العدالة. الجزائر.
/30 وزارة العدل المغربية .(2020) .التقرير السنوي لإحصاءات الزواج والطلاق. الرباط.